الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

المدة النيابية الثانية
الدورة العادية الثانية 2020-2021

مشروع ميزانية الدولة لسنة 2021

***

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول المهمة الخاصة "مجلس نواب الشعب"

لسنة 2021

رئيس اللجنة: هيكل المكي

نائب رئيس اللجنة: عياض اللومي
مقرر اللجنة: فيصل دربال

مقرر مساعد: هشام العجبوني
مقرر مساعد: منذر بن عطية

نوفمبر 2020

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول المهمة الخاصة "مجلس نواب الشعب" لسنة 2021

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب،

السيد النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب،

تتشرف لجنة المالية والتخطيط والتنمية بأن تعرض على أنظاركم تقريرها حول مشروع مهمة مجلس نواب الشعب لسنة 2021.

أولا: تقديم مشروع القانون

يتنزل مشروع ميزانية مهمة مجلس نواب الشعب لسنة 2021 في إطار مواصلة الإصلاحات التي تشهدها المالية العمومية والمتزامنة مع السنة الثانية للمدّة النيابية الثانية 2019 ـ 2024 وكذلك دخول أحكام القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 حيز التطبيق وخاصة الفصل 19 منه، والذي بصدوره تم إعداد ميزانية مجلس النواب كمهمة خاصة.

وفي نفس السياق، وتجسيدا لمقتضيات الاستقلالية الإدارية والمالية التي جاء بها الفصل 52 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014، فقد جاءت الفصول 19 و43 و46 من القانون الأساسي للميزانية الجديد لتكرّس خصوصية نشاط مجلس نواب الشعب حيث تم تصنيف ميزانية المجلس كمهمة خاصة، وتستثنى بالتالي من إعداد مشروع الأداء كما يناقش مشروع ميزانيته أمام اللجنة المكلفة بالمالية بمجلس نواب الشعب.

وتعتبر المؤسسة البرلمانية إحدى ركائز الدولة ومحورا أساسيا لصياغة القرارات والبرامج السياسية والاقتصادية والتنموية والاجتماعية بصفة عامة، إذ اتسعت صلاحياتها لتشمل إلى جانب الدور التشريعي دورا رقابيا أكثر فاعلية وتنشيطا للعلاقات الخارجية زيادة عن اضطلاعها

بانتخاب وتركيز الهيئات الدستورية مع الحرص على مزيد الانفتاح على المجتمع المدني تأسيسا لديمقراطية تشاركية.

وتتضمن جملة من الأهداف أهمها:

- مزيد تفعيل مهامه الدستورية في جوانبها التشريعية والرقابية والانتخابية لما لهذه الأدوار من انعكاس على حياة المواطن والمجتمع،
- تعزيز دور الإدارة البرلمانية في مساندتها للعمل البرلماني من خلال تدعيم إطارها البشري بالكفاءات وتوفير التكوين والرسكلة للرفع من الأداء،

وتم الحرص خلال إعداد ميزانية مهمة مجلس نواب الشعب لسنة 2021 على ركيزتي، الاستقلالية الإدارية والمالية وذلك بتمكينه من الموارد اللازمة في إطار ميزانية الدولة.

وضبطت نفقات مجلس نواب الشعب لسنة 2021 في حدود 42 839 ألف دينار مقابل 43903 ألف دينار سنة 2020 أي بنقص قدره 1 064 ألف دينار تمثل نسبة 2,4- %. وقد تم ضبط إطار النفقات متوسط المدى (2021 ـ 2023) حسب مصادر التمويل كما يلي:

البيان	مصدر التمويل	إنجازات 2017	إنجازات 2018	إنجازات 2019	ق.م 2020	التقديرات		
						2021	2022	2023
مجلس نواب الشعب	الموارد العامة للدولة	30 732	30 456	33 748	43 903	42 839	44 000	49 000
المجموع		**30 732**	**30 456**	**33 748**	**43 903**	**42 839**	**44 000**	**49 000**

وقد تم ضبط نفقات التأجير تعهدا ودفعا لسنة 2021 في حدود 33 558 ألف دينار مقابل 33 334 ألف دينار مرسمة بقانون المالية لسنة 2020 أي بزيادة قدرها 224 ألف دينار تمثل نسبة 0,7 %. وقدّرت نفقات التسيير تعهدا ودفعا لسنة 2021 في حدود 5 320 ألف دينار مقابل 4 994 ألف دينار مرسمة سنة 2020 أي بزيادة قدرها 326 ألف دينار تمثل نسبة 6,5%.

من جهة أخرى، ضبطت نفقات التدخلات تعهدا ودفعا لسنة 2021 في حدود 2 031 ألف دينار مقابل 1 525 ألف دينار مرسمة سنة 2020 أي بزيادة قدرها 506 ألف دينار تمثل نسبة

33,2 %. وتهم هذه التدخلات الميدان الاجتماعي بـ995 أ د وميادين الثقافة والشباب والطفولة بـ22 أ د والمساهمات في المنظمات الدولية بـ1014 أ د.

وفيما يتعلق بنفقات الاستثمار لمجلس نواب الشعب بعنوان سنة 2021، فقد قدّرت في حدود 1 930 ألف دينار دفعا مقابل 4 050 ألف دينار مرسمة سنة 2020 أي بنقص قدره 2 120 ألف دينار يمثل 52,3- %. وستخصص هذه الاعتمادات لتحقيق جملة من الأهداف وإنجاز عدد من الدراسات والمشاريع.

ثانيا: أعمال اللجنة

في إطار دراستها لمشروع ميزانية الدولة لسنة 2021، عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم الجمعة 20 نوفمبر 2020 استمعت خلالها إلى السيدين مساعد الرئيس المكلّف بالتصرّف العام ومساعد الرئيس المكلف بالرقابة على تنفيذ الميزانية حول المهمة الخاصة لمجلس نواب الشعب لسنة 2021 الذين كانا مرفقين بعدد من الإطارات السامية للمجلس.

وفي تدخله، بيّن السيد مساعد الرئيس المكلف بالتصرف العام أن التوجهات الكبرى الواردة بمشروع مهمة مجلس نواب الشعب تعلقت خاصة بمواصلة العناية بالبنى التحتية والفضاءات وتجديد المعدات والتجهيزات والرقمنة وتحديث النظام المعلوماتي ومنظومات التخاطب والصوتيات وتدعيم وتحفيز الموارد البشرية وتدعيم الاعتمادات المخصصة للتدخل الاجتماعي.

كما أفاد أن الاعتمادات المخصصة لمهمة مجلس نواب الشعب كمهمة خاصة قدّرت بـ 42,839 م.د مسجلة بذلك انخفاض بنسبة 2,42- % مقارنة بميزانية 2020. وبيّن أن المشروع الأولي الذي أعدته الإدارة بلغ حوالي 50.8 م.د وتم إرجاء نفقات بقيمة تناهز 8 م.د وتتمثل أساسا في تجديد التجهيزات الرقمية بقاعة الجلسة العامة بالمبنى الفرعي وتأجيل ترميم الواجهات وتهيئة وإعادة توظيف الجناح الغربي للقصر والأشغال المختلفة وتأجيل القسط الأول من مشروع تأمين مقر المجلس وجزء من برنامج تجديد وسائل النقل وبعض المشاريع المتعلقة بتعزيز النظام المعلوماتي للمجلس، هذا إضافة إلى تأجيل انتدابات الأسلاك الإدارية وتأجيل الترفيع في منحة العمل البرلماني المسندة للأعوان.

وتطرق إلى أهم النفقات المزمع القيام بها على غرار الرقمنة ومواصلة تحديث النظام المعلوماتي ومنظومات التخاطب والصوتيات ومواصلة تنفيذ المشاريع الجارية المتعلقة بتهيئة

الفضاءات الوظيفية والشبكات التقنية وتجديد جزء من أسطول النقل الإداري واقتناء تجهيزات إدارية مختلفة وعدد من نفقات التسيير والتدخلات.

وخلال النقاش، ثمّن كل النواب الدور الهام والمحوري الذي تقوم به الإدارة البرلمانية لمعاضدة ومساندة العمل التشريعي في كل سياقاته ومساراته مؤكدين على ضرورة تطوير وسائل العمل والأطر القانونية لتطوير الإدارة البرلمانية وبالتالي المؤسسة التشريعية باعتبار العلاقة العضوية بينهما.

من جهة أخرى، اعتبر عدد من النواب أنه لا بد أن يخصص للبرلمان الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة من خلال رصد الاعتمادات الضرورية في تناغم مع حجم العمل الذي تؤمنه المؤسسة التشريعية باعتبارها مركز الثقل السياسي وذلك اقتداء بعديد التجارب المقارنة. واعتبروا أن التقليص في حجم الاعتمادات المرصودة لميزانية مجلس نواب الشعب لا يمثل آلية من آليات معالجة المالية العمومية بل يمثل عائقا أمام الإدارة البرلمانية والمؤسسة النيابية للقيام بمهامها بالنجاعة المطلوبة سواء على المستوى التشريعي أو الرقابي أو الدبلوماسي، وأكّدوا على ضرورة التفكير في الترفيع في هذه الاعتمادات لمزيد تحفيز أعوان المؤسسة على المجهودات المبذولة وتوفير الإمكانيات اللازمة لتطوير الإدارة والمؤسسة البرلمانية.

من جهة أخرى، ثمّن بعض النواب سياسة التقشّف التي تم انتهاجها في ضبط ميزانية البرلمان واعتبروها رسالة إيجابية يمكن الاقتداء بها في بقية مؤسسات الدولة خاصة في ظل الوضعية الصعبة للمالية العمومية.

كما بيّن أحد النواب أن تقديم الميزانية كان بمثابة تقرير مالي وهو عمل إجرائي بعيد عن الواقع ولم يتعرض لأهداف وتوجهات المهمة كما لم يتضمن إحصائيات تتعلق بالنشاط التشريعي للمجلس على غرار عدد القوانين التي نظرت فيها اللجان وعدد الجلسات المنجزة وكيفية التقليص في الآجال المحددة لإنهاء النظر في مشاريع القوانين. وطالب بضرورة أن يكون للنواب حق النفاذ المباشر لجميع المعطيات والبيانات المتوفرة لدى هياكل الدولة.

ودعا النواب إلى مزيد تطوير وسائل العمل في المجلس التي اعتبروها ضعيفة ولا تمكّن النواب من القيام بالمهام المنوطة بعهدتهم إضافة إلى ما تمّ ملاحظته صلب الميزانية من غياب آفاق

تطوير عمل النائب مقارنة بعدد من البرلمانات الأخرى. كما دعوا إلى ضرورة تدعيم العنصر البشري وخاصة في اختصاص محللين ماليين وجبائيين.

وتطرق بعض النواب إلى ملف المساعدين البرلمانيين واستفسروا عن مبررات عدم التنصيص على تأجيرهم ضمن بنود الميزانية، كما استوضحوا حول ملف المساهمات في المنظمات الدولية وخاصة المساهمة في البرلمان العربي الانتقالي والمقدرة بـ 530 أ.د وتساءلوا حول تأخر مساهمات تونس في الاتحاد الإفريقي وعن مخرجات برامج الشراكة مع الاتحاد الأوروبي خاصة فيما يتعلق بالمساندة والدعم لتحديث الإدارة.

وطلب أحد النواب توضيحا حول ما راج بخصوص وجود شبهات فساد من عدمه في ملف تسويغ المطعم والمشرب وعن مبررات الإدارة لتفنيد هذه الاتهامات.

وأكّد نائب آخر على مزيد تدعيم القيمة الاعتبارية ومكانة المجلس واستغلاله كمَعلم تاريخي يروج له في إطار دعم السياحة.

وخلال الردود، بيّن السيد مساعد الرئيس المكلف بالرقابة على تنفيذ الميزانية أن تقديم الميزانية كان ذا طابع تقني لتسهيل مقروئية توجهات الميزانية ولتفادي المسائل ذات الطابع السياسي وضمان حد أدنى من التوافق باعتبار وأن تقديمها في إطار مقاربة للأهداف يقتضي توافقا شاملا في هذا الإطار. وأفاد أن التقليص في الميزانية مرتبط بالظروف الراهنة التي تمر بها البلاد والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية.

وفيما يتعلق بملف المساعدين البرلمانيين، بيّن أن هناك ضعف لوجيستي ونقص في الموارد البشرية الموضوعة على ذمة المجلس وأن طريقة تأجير المساعدين تتمّ في إطار عقود إسداء خدمات أو في إطار تمويل من قبل منظمات وطنية وكتل برلمانية.

وثمّن الخطوات المبذولة لتكريس الاستقلالية الإدارية والمالية للمجلس ودعا إلى مساندة إقرار النظام الأساسي العام الخاص بالوظيفة العمومية البرلمانية لإعطاء أكثر جدية لعمل المجلس وإضفاء هيبة حقيقية على المؤسسة.

من جهته، بيّن السيد مساعد الرئيس المكلّف بالتصرف العام أن الميزانية لم تأخذ بعين الاعتبار عديد النقاط على غرار تطوير الآليات والإمكانيات المادية وكذلك الموارد البشرية ودور ومسؤولية النواب على غرار ما هو معمول به في البرلمانات الأجنبية وهي مسألة ستتم دراستها في

إطار استراتيجية وخطة عمل متكاملة، وعرّج على موضوع الديبلوماسية البرلمانية الاقتصادية ودور البرلمان الذي يجب أن يتجاوز الطابع التشريعي البحت ليكون قوة قادرة على الاستثمار في العلاقات الدولية.

كما تطرّق لبعض الصعوبات التي تهم التأجير وبعض الخلل في توظيف بعض الموارد البشرية مما يتطلب إعادة هيكلة وتأطير صلب الجهاز الإداري في إطار حوكمة التصرف.

وحول التساؤل المتعلق بوجود شبهات فساد في ملف تسويغ المطعم والمشرب، أكّد السيد مساعد الرئيس المكلف بالتصرّف العام أن الاتهامات والشبهات الموجهة لإدارة المجلس في هذا الموضوع ليس لها أساس من الصحة خاصة وأنه بالاطلاع على التقارير وأعمال الإدارة تبيّن أنها سليمة واحترمت المسار القانوني المتعلق بالصفقات العمومية، موضحا أن أحد المشاركين أراد أن يؤمن هذا المرفق بطرق غير شرعية وعبّر عن استعداده للعمل مجانا وهو أمر غير مقبول ويثير الشكوك والريبة حوله.

وخلال تدخله، أكّد السيد رئيس ديوان رئيس مجلس نواب الشعب أن الإصلاح الهيكلي للمؤسسة البرلمانية هي مهمة مشتركة بين كل الأطراف المتدخلة، وثمّن مجهودات الإدارة في معاضدة العمل التشريعي.

كما تطرّق لموضوع مساهمة المجلس في البرلمان العربي الدائم والتي تقدر بـ 200 ألف دولار سنويا على غرار بقية الدول العربية باستثناء فلسطين مذكرا ما قام به البرلمان العربي في سنة 2013 عندما ألغى مديونية الدولة التونسية إكراما للثورة والمقدرة بـ 1.5 مليار دينار واعتبر أن الانتماء إلى هذه المنظمات له دلالة جغرافية وسياسية هامة كجزء من المنظومة العربية الإفريقية الأورومتوسطية ومن المهم تفعيل العضوية في هذه البرلمانات لتعزيز الديبلوماسية البرلمانية الاقتصادية.

وفي تدخله، أفاد السيد كاتب عام مجلس نواب الشعب أن ميزانية البرلمان لا تمثل سوى 0.8 % من ميزانية الدولة وهي ميزانية محافظة لا تتناسب مع المكانة السياسية وحجم العمل الذي تقوم به المؤسسة البرلمانية.

وفي سياق متّصل، أوضح أن النشاط البرلماني شهد تطورا مقارنة بالمدة النيابية السابقة رغم الصعوبات والظروف الصعبة التي رمت بظلالها على المؤسسة التشريعية خاصة فيما يتعلق

بالحفاظ على ديمومة واستمرار المرفق العمومي البرلماني خلال الأزمة الصحية وما نتج عنها من آثار سلبية.

وأكد السيد الكاتب العام على ضرورة تعزيز الموارد البشرية للمؤسسة باعتبار وأن الوضعية الحالية تمثل 2.15 موظف على كل نائب وهو رقم بعيد عن معدل البرلمانات الأجنبية التي يصل هذا المؤشر فيها إلى 4 موظفين لكل نائب.

وفي سياق متّصل، بيّن أنه تمّ تخصيص مساعد برلماني لكل 7 نواب عن كل كتلة نيابية وهو توجّه سيتم العمل على دعمه وتطويره للارتقاء بالعمل النيابي من خلال توفير الموارد البشرية والآليات الضرورية للسادة النواب تجسيما لأحكام الدستور وحتى تتبوأ هذه المؤسسة المكانة الجديدة التي أصبحت تحتلها في إطار النظام السياسي الجديد.

وبخصوص موضوع الاستقلالية الإدارية والمالية لمجلس نواب الشعب، أشار أن هذه الاستقلالية يتم تنفيذها في نسق مرحلي وتدريجي لاستيعاب قدرة المؤسسة على تجسيدها. وأضاف أن الحاجة أكيدة إلى نظام أساسي خاص بالوظيفة العمومية البرلمانية يراعي واجب الاستمرارية والجاهزية القصوى والحياد وحقوق فعلية تضمن ديمومة وتطور العمل البرلماني.

كما أفاد أنه سيتم القيام بمراجعة هيكلية شاملة للإطار الترتيبي والتشريعي ووضع خطة استراتيجية لتطوير عمل البرلمان في أفق 2030 بمشاركة كل الحساسيات المعنية. كما تطرق لموضوع التصرف حسب الأداء اقتداء ببرلمانات متطورة في إطار مؤشرات برلمانية مشيرا إلى ضرورة تطوير عمل المجلس خارج إطار الميزانية في سياق إصلاحي وخطة عمل ورؤية استراتيجية واضحة.

ثالثا: قرار اللجنة

قررت اللجنة إنهاء النظر في مشروع مهمة مجلس نواب الشعب لسنة 2021.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
هيكل المكي	فيصل دربال